هو ٠٠٠ر٢٠٠ر١ جنيه فلسطيني ، كان معدل الفرد الاردني من المستوردات يوازي حوالي ٤ جنيهات مقابل ٢ر٢ جنيه للفرد في مصر و ٢ر٨ دينار عراقي للفرد في العراق و ٣ ـ ٥ر٣ جنيه استرليني للفرد في لبنان وسورية و ١ر٤ جنيه للفرد العربي في فلسطين (٢٦) ، اي ان حصة الفرد في الاردن من المستوردات كانت اعلى مما هي حصة الفرد في غالبية اقطار المشرق العربي ٠ وقد ارتفعت هذه الحصة الى معدل يتراوح بين ٥ و ٥ر٦ جنيه فلسطيني للفرد الاردني في مطلع الاربعينات (٢٧) ٠

على انه ينبغي الاخذ بالاعتبار ان هذه الارقام تعتبر مضللة اذا لم يؤخذ الى جانبها واقع ضآلة حصة الفرد الواحد من العملة المتداولة وكانت توازي ٣ر١ جنيه فلسطيني لعام ١٩٣٩/٣٨ ، (٢٨) وكذلك انخفاض مستوى دخل الفرد الاردني حيث كان يوازي ٢ر١ جنيه لعام ١٩٣٥/٣٤ مقابل ٨ر٢ جنيه مصري للفرد في مصر و ٤ر٩ جنيه فلسطيني للفرد في فلسطين (٢٩) ٠ فمن هذه المعايير يتضح ان ارتفاع معدل حصة المستوردات عند الفرد الاردني يعود اساسا الى ارتفاع اعتماد قطاع الدولة والجيش والمشاريع الكولونيالية على الاستيراد ، كذلك القطاع المنتفع من العمل فيها او حولها في المدن ٠ كما يتضح انه حتى القطاع التقليدي من السكان ولا سيما الفلاحون قد اخذ يعتمد على الاستيراد في تأمين حاجاته بما يفوق دخله الحقيقي ، اي اعتمادا على الدين ، مما كان يضطر الفلاحين الى رهن اراضيهم ومن ثم فقدانها لصالح المرابين والتجار ٠

٢ ـ الادارة العامة والدفاع

١ ـ المساعدات المالية البريطانية ووجهتها

منذ شرع الامير عبد الله في تأسيس اول حكومة مركزية في شرق الاردن ، كانت المساعدة المالية البريطانية المصدر الاول لدخل الادارة ٠ وقد قررت هذه المساعدة المالية الخارجية ، بأهدافها وبالشروط التي ارتبطت بها ، علنا وضمنا ، بوجوه صرفها ، ان انفاق الدولة سيتجاوز قدرات دخلها المحلي ٠ واعطت هذه المساعدة المالية الخارجية دورا مضخما للدولة يتجاوز

---

(٢٦) راجع هرشلاغ ، مصدر مذكور انفا ، ص ٣٤٤ ٠

(٢٧) راجع كونيكوف ، المصدر السابق نفسه ، ص ٦٥ ٠

(٢٨) راجع هرشلاغ ، المصدر نفسه ، ص ٣٢٢ ٠

(٢٩) راجع المحافظة ، على ، المصدر نفسه ، ص ١٣٧ ٠